

أوراق تأمينية

مصباح كمال*: اقتصاد السوق الاجتماعي والتأمين ما بين الدستور والورقة البيضاء وموازنة 2021

(1) تقديم

كان الأستاذ فاروق يونس قد نشر التعليق التالي على مقالي "التأمين في مشروع قانون موازنة 2021" المنشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين. وهذا هو نص تعليقه:

بالرجوع الى الدستور العراقي نجد ان عملية الاصلاح يمكن ان تستند او تنطلق من المادة (٢٥) ونصها:

(تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته).

يفسر بعض كبار الاقتصاديين العراقيين المعنيين بالشأن الاقتصادي العراقي بان الاصلاح الاقتصادي (وفق اسس اقتصادية حديثة) تعني على وفق (اقتصاد السوق الاجتماعية) حيث تتدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد وفي ملكية القطاع العام والقطاع الخاص والمختلط ودور الدولة في مجمل العملية الانتاجية وتقديم الخدمات.

هذا ما نجده اليوم في ادارة وتنظيم الاقتصاد من قبل الدولة في المانيا على سبيل المثال لا الحصر.

موضوع الاصلاح الاقتصادي يجب ان يشمل جميع القطاعات (الصناعة والزراعة والخدمات) العام والخاص والمختلط والتعاوني مع اعطاء اهمية خاصة للمشاريع الصناعية الصغيرة الى جانب تشجيع الصناعات الحرفية.

أوراق تأمينية

وقد كتبت تعليقًا على هذا التعليق ولكن لأسباب فنية تعذر نشره في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، ولذلك اقترح منسق الشبكة الدكتور بارق شبر نشره كمقال مستقل مع الإشارة إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وتطبيقاته في ألمانيا. وهذا ما فعلته مع إدخال تعديلات مناسبة على تعليقي. ولأنني لست مُلمًا بما يكفي بالتطبيقات اكتفيت بالإشارة إلى الأشخاص الذين كانوا وراء تطوير نظرية وتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا اعتمادًا على المعلومات المتداولة على أمل أن يقوم المختصون بتعريف قائم على المعرفة بالنظرية والتطبيق في ألمانيا والنمسا، وهما أشهر نموذجين لهذا الاقتصاد.

(2) في مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي وما يعنيه بالنسبة لقطاع التأمين

كتبت للأستاذ فاروق شاكراً له على تعليقه لأنه يضع مسألة إصلاح قطاع التأمين في إطار إصلاح الاقتصاد العراقي، كما يقضي بذلك الدستور في المادة 25 منه.

قد يكون هناك اختلاف في تفسير ما يعنيه "تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة". ربما يميل التفسير لصالح "اقتصاد السوق الاجتماعية" كما نقلت عن آراء كبار الاقتصاديين العراقيين. ما الذي يعنيه هذا الاقتصاد؟ في مقالة لي بعنوان "التأمين: موضوع مهم في الكتابات الاقتصادية العراقية"، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 336، 2010، ص 36-49¹ حاولت الاقتراب منه بالقول إن

اقتصاد السوق الاجتماعي أشبه ما يكون بمشروع بناء "طريق ثالث" بين الليبرالية (اقتصاد السوق، المبادرة الفردية، المنافسة) والاشتراكية (العدالة الاجتماعية). ويتطلب تحقيقه اعتماد سياسات تقوم على تأكيد المنافسة (والوجه الآخر له هو منع الاحتكار)، توفير الشروط لتحقيق تكافؤ الفرص بين الكيانات الاقتصادية وتعطيل سيطرة فئة على مقاليد الاقتصاد الوطني، وتدخل

أوراق تأمينية

الدولة عند فشل السوق في أداء دوره (دور اضطراري). وقد يضاف إلى هذه السياسات تدخل الدولة لتوجيه الإنفاق والاستثمار لتلبية حاجات اجتماعية (هياكل ارتكازية، مدارس، مستشفيات وغيرها من خلال مشاركة الدولة مع القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي أو الاستثمار المباشر وهذا الأخير هو الذي ينتظم دعوات الاستفادة من الربيع النفطي لأغراض البنية التحتية، المادية وغير المادية، بما فيها التعليم والصحة والحفاظ على البيئة).

حاولت أيضاً في نفس المقالة التكهن بما يعنيه هذا الاقتصاد بالنسبة للنشاط التأميني في العراق:

ربما يعني خروج الدولة من السوق التجاري للتأمين. ويقتضي هذا خصخصة شركات التأمين وإعادة التأمين التابعة لها، وحصر دورها (دور الدولة) بتوفير أنماط من التأمين الاجتماعي، أو تطوير ما هو قائم منها، كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية، أو تكوين مجمع تأميني لمقابلة الخسائر والأضرار المادية المترتبة على الكوارث أو خطر الإرهاب. وقد يكون هذا المجمع ممولاً من الميزانية العامة أو من مساهمة الشركات أو رسوم مفروضة على وثائق تأمين معينة، وقد يكون مشروعاً مشتركاً بين شركات التأمين والدولة. لكننا نستبق ما سيسفر أو لا يسفر عنه المستقبل.

يعني ذلك أيضاً ضمان الدولة للمنافسة (منع الاحتكار) بين شركات التأمين، وتوفير الشروط لتحقيق تكافؤ الفرص بين الكيانات الاقتصادية (عدم تفضيل شركة تأمين على غيرها في التأمين على الأصول المادية والمسؤوليات المادية) وتعطيل سيطرة فئة على مقاليد النشاط التأميني (الاندماج بين مجموعة من شركات التأمين بهدف السيطرة على السوق لتعظيم أرباحها)، وتدخل الدولة عند فشل شركات التأمين في أداء دورها (دور اضطراري ربما قد تلجأ إليه عند إفلاس شركة تأمين للحفاظ على حقوق حملة وثائق التأمين كما هو الحال بالنسبة للمودعين في المصارف). وقد يضاف إلى هذه السياسات تدخل الدولة لتوجيه الإنفاق والاستثمار لتلبية حاجات اجتماعية (وهو ما تمارسه الدولة من خلال الإنفاق العام الذي يخلق فرص جديدة لشراء أغذية التأمين، وتحديد مجالات استثمار صناديق التأمين، والسياسة الضريبية الخاصة بالنشاط التأميني ومنها عدم فرض ضريبة على عقود التأمين على الحياة لتشجيع الادخار، أو وثائق التأمين الصحي لتقليل الضغط على الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة).

أوراق تأمينية

لا يرد مثل هذه الأفكار بوضوح وتأكيد في الورقة البيضاء (تشرين الأول 2020) أو في مشروع قانون الموازنة 2021. أقول هذا اعتماداً على ما كتبه في مقالتي "في نقد خطة إصلاح قطاع التأمين في الورقة البيضاء" المنشورة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.²

وقل مثل ذلك فيما يخص مشروع قانون الموازنة 2021 الذي تناولته بالنقد في مقالتي "التأمين في مشروع موازنة 2021"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.³

(3) دستور جمهورية العراق واقتصاد السوق الاجتماعي

تشكّل المواد 22-36 من الدستور "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" وكذلك ديباجة الدستور: "تبنى أسلوب التوزيع العادل للثروة، ومنح فرص تكافؤ الفرص للجميع"⁴ أرضية مناسبة للتنظير لاقتصاد السوق الاجتماعي وتطبيقاته بالاستفادة من التجربة المميزة للجمهورية الاتحادية الألمانية.⁵ لكن هذه المواد شبه معطلة كما يتبين من استعراض سريع لبعضها.

المادة 22

إقرار حق العمل لكل العراقيين، وتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، وحق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية.

إن "تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية" هو أحد مرتكزات اقتصاد السوق الاجتماعي، لكن العراق لا يشهد مثل هذا التنظيم، ولم تطرح قضية تحديد الحد الأدنى للأجور للمناقشة وتبني سياسة مناسبة. وقد كتب د. بارق شبر حول التجربة الألمانية بهذا الشأن:

أوراق تأمينية

ان نظام السوق الاجتماعي يتميز عن معظم أنظمة السوق الرأسمالية بأنه اعطى الحرية لمنظمات ارباب العمل ونقابات العمال للتفاوض على مستويات الاجور في مختلف القطاعات الاقتصادية والتوصل الى عقود ملزمة للطرفين لمدد محددة على اساس الانتاجية في القطاع المعين ومعدلات التضخم العام، مما يحقق مقدارا جيدا من الاستقرار الاجتماعي بالمقارنة مع وضع النقابات العمالية في فرنسا وايطاليا.⁶

لقد فشلت الدولة في ضمان حق العمل لكل العراقيين فأعداد العاطلين عن العمل كبيرة (تختلف الأرقام حسب السنوات والفئات الاجتماعية). وحسب تقديرات وزارة التخطيط فإن نسبة البطالة في ازدياد (كانت 13% سنة 2018) وتقترب من 40% بعد أن كانت بحدود 22% (2019)، عازية هذا الارتفاع إلى الظروف التي رافقت انتشار وباء كورونا.

وقد اقترنت نسب البطالة العالية بتزايد نسب الفقر، فقد رصدت وزارة التخطيط معدلات الفقر سنة 2018 عند 20%، وهي نسبة تميل إلى التباين والارتفاع وفق النشاطات الاقتصادية وخاصة في المحافظات الجنوبية. وفي إحاطة لمجلس الأمن الدولي توقعت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ارتفاع معدلات الفقر إلى حوالي 40 في المئة في 2020 مع انكماش الاقتصاد العراقي.⁷

المادة 23

صيانة الملكية الخاصة، وعدم جواز نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة.

فشلت الدولة هنا أيضًا إذ نقرأ في الأخبار الاستيلاء على ملكية الغير من خلال التزوير العقاري وبتواطؤ من أجهزة الدولة أو بعض القائمين على إدارتها. ونقرأ أيضًا عن الاعتداء والتخريب على بعض المحلات التجارية (وهي ملكية خاصة) لأن بعض الميليشيات لا تقبل بما تبيعه هذه المحلات.

أوراق تأمينية

المادة 25

تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته.

سجل الدولة في الإصلاح يؤكد الفشل. كيف يمكن استثمار كامل موارد الاقتصاد أمام نهب 684 مليار دولار حسب ما يُذكر في الأخبار المتداولة؟⁸ ويكثر الحديث عن تنويع المصادر ولكن دون طائل.⁹

(المادة 27)

ضمان حرمة الأموال العامة وحمايتها واجب كل مواطن.

لا يرد ذكر صريح لدور الدولة في ضمان هذه الحرمة والحماية، لكن البند ثانيًا من هذه المادة يقضي بتسريع قانون للأحكام الخاصة "بحفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف بها، والحدود التي لا يجوز فيها النزول عن شيء من هذه الأموال".

الأموال العامة غير مُعرّفة هنا ولكنها من الوسع بحيث أنها تضم المنشآت العامة (شركات القطاع العام) وليس فقط المستشفيات والمدارس والجسور والطرق والسكك الحديدية وغيرها.

المُضمّر في هذه المادة هو التمهيد للخصخصة فالدستور يوفّر الإطار القانوني لتميرير القرار السياسي بهذا الشأن.

إن هذه المواد، وبعضها يخضع لتشريعات تفصيلية لاحقة، إضافة إلى مواد أخرى تتعلق بكفالة الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، حظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال، والضمان الاجتماعي والصحي للفرد وللأسرة، والضمان الاجتماعي والصحي في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتيم أو البطالة، والحق في الرعاية الصحية

أوراق تأمينية

—كلها تؤشر إلى إمكانية تأسيس نظام يقوم على الرفاه الاجتماعي. وهو ما يقربه، نظرياً، من أنظمة مماثلة في أوروبا لكن واقع الحال العراقي المنشغل بالمحاصصة والمغانم والاستحقاقات الطائفية والإثنية بعيد عن هذا الحلم النظري.

(4) اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا

يرجع تاريخ الاهتمام بالجانب الاجتماعي للنظام الاقتصادي في ألمانيا إلى أواخر القرن التاسع عشر والذي جاء بتأثير من واستجابة لمطالب الحركة الاشتراكية. فلكي يخفف من النمو المتعاضم لهذه الحركة قام بسمارك (1815-1898)، مستشار (رئيس وزراء) الإمبراطورية الألمانية، بتشريع جملة من القوانين للتأمين الصحي الإلزامي والتأمين من حوادث العمل والتأمين الصحي من الشيخوخة وغيرها.

إن أول من صاغ مصطلح "اقتصاد السوق الاجتماعي" هو أستاذ علم الاقتصاد ألفريد مولر أرماك (Alfred Müller-Armack) (1901-1978)، وكان ذلك سنة 1946 عندما أصدر كتابه إدارة الاقتصاد واقتصاد السوق. وقد ربط فيه بين الاقتصاد الحر والعدالة الاجتماعية مع تأكيد أن الاقتصاد هو لخدمة الإنسان.

وليس بعيداً عنه صاغ أستاذ الاقتصاد فالتر اويكن (Walter Eucken) (1891-1950) أطروحته بشأن قيام الدولة بتوفير الإطار السياسي لازدهار الحرية الاقتصادية مع وضع حدود للقوة الاقتصادية للأفراد والشركات والاتحادات، وهو ما صار يعرف باسم الليبرالية الناظمة (Ordoliberalism) (المغايرة لليبرالية الاقتصادية) التي تؤكد على دور الدولة المُنظم لتحقيق المرجو من الحرية الاقتصادية في السوق.¹⁰

أوراق تأمينية

وكان أول من طبق نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي هو لودفيغ إيرهارت Ludwig Erhard (1897-1977) عندما كان وزيراً للاقتصاد (1949-1963) وهو الاقتصادي الذي ارتبط اسمه بالمعجزة الاقتصادية الألمانية.

القاعدة الأساسية في هذا الاقتصاد هي تدخل الدولة لتنظيم السوق (تصحيح الأخطاء والإخفاقات في السوق والمساعدة في حل المشاكل) وحماية المواطنين من خلال حزمة من الضمانات الاجتماعية ضد المرض والبطالة والشيخوخة. بعبارة أخرى، إن المستهدف هو الجمع والتوحيد بين الحرية الاقتصادية مع الضمان الاجتماعي، لخلق توازن في السوق بين مصالح الرأسماليين والعمال. وهو ما تقوم به الدولة من خلال سياسات الحد من البطالة، تمكين المفاوضات الجماعية بين نقابات العمال وأرباب العمل، تمثيل العمال في مجالس الإدارة، تحقيق الرفاه الاجتماعي، ضمان تكافؤ الفرص في إشغال الوظائف وتوفير التعليم والتدريب المهني.

إن القانون الأساسي لألمانيا يؤكد على أنها دولة اجتماعية ديمقراطية. وفي هذا تأكيد على دور الدولة الاجتماعي.

يرد في المادة (1) من دستور جمهورية العراق أن نظام الحكم "جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي ... وفي هذا تأكيد على الجانب السياسي.

تصعب المقارنة مع ألمانيا لأنها دولة متقدمة، تتمتع بنظام اقتصادي اجتماعي متين، لا تعتمد في مواردها على مصدر واحد، كما هو الحال في العراق، ولا تخضع لضغوط المحاصصة والمرجعيات والميليشيات. في ألمانيا هناك مراكز بحثية اقتصادية مستقلة ومن بينها مجلس الخبراء الاقتصاديين (الحكام الخمسة) "يمثلون المرجعية الاقتصادية في البلاد في مجال تقديم المشورة لصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الحكومية".¹¹

(5) ملاحظة على مشروع قانون موازنة 2021

أوراق تأمينية

إن التكاليف الاجتماعية العالية لموازنة 2021 تلغي أي تحرك حكومي نحو تحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي، هذا بافتراض أن هذا التوجه حاصر في ذهن أصحاب القرار. إن البعد الطبقي للإصلاحات تكشف ميلاً نحو بناء نظامي رأسمالي مدعماً بمنظومة المحاصصة الطائفية الإثنية والقرابية (كما في إقليم كردستان) والمكاتب الاقتصادية¹² وما يُعرف بلجان "المتابعات الأمنية"¹³ لأحزاب السلطة والمليشيات التابعة لها (أو الموالية لدول أخرى) في الوزارات والمنافذ الحدودية¹⁴ ومفاصل أخرى في الدولة¹⁵ (هناك عدد كبير من التقارير المكتوبة والمرئية متوفرة في الشبكة العنكبوتية، يكفي أن تبحث عن "أين اختفت مليارات الدولارات في العراق" للتعرف على أشكال وحجم النهب في العراق).

(6) الورقة البيضاء ومشروع قانون موازنة 2020 وإصلاح قطاع التأمين العراقي

إن ما ورد في الورقة البيضاء¹⁶ ومشروع قانون موازنة 2021 لا يشكل مشروعاً واضح المعالم لإعادة تأسيس قطاع التأمين العراقي وفق مبادئ اقتصاد سوق التأمين الاجتماعي. ولا يرقى إلى مستوى القرارات التوجيهية الواضحة، المرتبطة بجدول زمني، التي تتماشى مع متطلبات التنمية ومع سياسة الاستفادة القصوى من الموارد التأمينية المحلية بشقيها "الإنتاجي" في حماية الأصول المادية من خلال التعويض المالي عن الأضرار والخسائر المادية، وكذلك خسارة الأرباح إن كانت هذه موضوعاً للتأمين، التي تلحق بهذه الأصول، وكذلك دور هذه الموارد "الاستثماري" من خلال توظيف أرصدة أقساط التأمين المتجمعة لدى شركات التأمين في أصول مادية أو مالية تتناسب مع طبيعة النشاط التأميني (الحفاظ على درجة مناسبة من السيولة النقدية لتلبية المطالبات بالتعويض).

(* باحث وكاتب في قضايا التأمين)

أوراق تأمينية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 14 كانون الثاني 2021

<http://iraqieconomists.net/>

¹ قمت بضمها إلى كتابي التأمين في الكتابات الاقتصادية العراقية، (مكتبة التأمين العراقي، 2014)، ص 58-81.

² <http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/11/Misbah-Kamal-White-Paper-Insurance-IEN.pdf>

³ مصباح كمال*: التأمين في مشروع قانون موازنة 2021 – شبكة الاقتصاديين العراقيين (iraqieconomists.net)
<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/12/Budget-2021-Reforming-Insurance-IEN-draft-2.pdf>

⁴ مجلس النواب، الدائرة الإعلامية، دستور جمهورية العراق، الطبعة السابعة، بغداد، 2013، ص 7.

⁵ راجع مقال د. بارق شبر، "الاقتصاد الألماني بين تحقيق المعجزات ومخاوف الانكماش" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/03/BSchuber-German-economy-between-miracles-and-recession-fears-in-2019-1.pdf>

⁶ بارق شبر، مصدر سابق.

⁷ <https://www.alhurra.com/iraq/2020/05/14/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D9%8A%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-40-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85>

⁸ مهدي جاسم، برنامج بكل جرأة، الشبكة العربية للأخبار anb، متوفر في اليوتيوب <https://www.youtube.com/watch?v=aaripD31Rck&feature=youtu.be>، يمكن متابعة الموضوع في الدقيقة 35 من البرنامج.

راجع أيضًا: معن الجيزاني، "الفساد في العراق.. معلومات وأسماء ووثائق تكشفها "الحرّة"، " موقع الحرّة، 31 كانون الثاني 2020

<https://www.alhurra.com/choice-alhurra/2020/01/31/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82->

أوراق تأمينية

[%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9](#)

⁹ Dr Amer K. Hirmis, "Iraqi Dinar needs political support...to serve the economy," *Iraq Business News*: <https://www.iraq-businessnews.com/wp-content/uploads/2021/01/IQD-needs-political-support-V1-Jan.-2021-c.pdf>

لقد أصبحت أطروحة تنويع الاقتصاد العراقي من أساسيات التفكير الاقتصادي العراقي، وحتى أفراد الطبقة الحاكمة يتحدثون عنه دونك استشاريو رئيس الوزراء وأعضاء مجلس النواب.

¹⁰ بارق شبر، مصدر سابق، ص 3-5.

¹¹ شبر، مصدر سابق، ص 10. أرسل لي د. بارق شبر ورقة له (باور بوينت) بعنوان "مجلس الخبراء الاقتصاديين الألماني ومراكز الأبحاث الاقتصادية الخمسة" وهي، إضافة لمجلس الخبراء الاقتصاديين:

المعهد الاقتصادي الدولي في مدينة كيل Kiel Institute for the World Economy، تأسس سنة 1914.

المعهد الألماني للاقتصاد، تأسس سنة 1925.

معهد لايبنتز للأبحاث الاقتصادية في مدينة إيسن Leibniz Institute for Economic Research، تأسس سنة 1926.

معهد إيفو للأبحاث الاقتصادية في ميونيخ Ifo Institute for Economic Research، تأسس سنة 1949.

¹² "المكاتب الاقتصادية للأحزاب في الوزارات العراقية: منافذ تمويل الأنشطة السياسية"، **العربي الجديد**، 8 كانون الأول 2020:

<https://www.alaraby.co.uk/politics/%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B0-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

¹³ المعلومات المتداولة في العراق تشير إلى ممارسات تخريبية لهذه المكاتب واللجان ومنها ابتزاز أصحاب المتاجر الكبيرة ورجال الأعمال وممارسة نشاطات تجارية غير قانونية وتسريب إيرادات بعض المنافذ الحدودية وغيرها. وقد فشلت الدولة العراقية في الوقف التمتع لهذه الممارسات ومحاسبة القائمين عليها.

¹⁴ محمد علي، "نهب منافذ العراق... المحاصصة تطوّق المعابر الحدودية والموازنة بلا نصيب"، **موقع العربي الجديد**:

<https://www.alaraby.co.uk/%D9%86%D9%87%D8%A8-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D8%B5%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%91%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>

¹⁵ كاظم حبيب، "التمادي في نهب موارد الدولة من سلطات الدولة ذاتها والشعب يتصنّر جو عاً"، **صوت العراق**:

أوراق تأمينية

<https://www.sotaliraq.com/2020/05/20/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%87%D8%A8-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84/>

¹⁶ مصباح كمال، "ملاحظات وتأملات في نقد بعض جوانب الورقة البيضاء لحكومة مصطفى الكاظمي"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2020/10/26/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%b8%d8%a7%d8%aa-%d9%88%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d9%81%d9%8a-%d9%86%d9%82%d8%af-%d8%a8%d8%b9%d8%b6/>

"في نقد خطة إصلاح قطاع التأمين في الورقة البيضاء"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/11/Misbah-Kamal-White-Paper-Insurance-IEN.pdf>